

أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٣)

الاسم : م. د. زاهد قاسم الساعدي

كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد / جامعة ميسان

التفون : ٠٧٧٠٧٣٤٣٨٤٨

الايمل : zihadibadan@yahoo.com

المقدمة

يعد الاستقرار الاقتصادي من الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها من خلال أدوات السياسة النقدية بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي الذي ينعكس بشكل واضح في الناتج المحلي الإجمالي، ونظراً لأهمية الدور الذي تمارسه السياسات الاقتصادية الكلية في التأثير على الإنتاج والتوظيف والاستخدام وعلى اقتصاد البلد بصورة عامة، كان لابد من التعرض إلى العوامل التي تمارس تأثيراً مباشراً على الناتج المحلي الإجمالي الذي يعكس طبيعة النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى التطرق لمختلف الجوانب النظرية وفقاً للمدارس الاقتصادية ، والاعتماد على الأساليب والاختبارات الإحصائية والقياسية لغرض التوصل إلى نتائج عملية من خلال البيانات للسلاسل الزمنية خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٣) في الاقتصاد العراقي.

المشكلة

عدم الاستقرار الاقتصادي مشكلة اقتصادية تصيب معظم البلدان النامية ويزداد تأثيرها كلما توفرت البيئة المناسبة والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات والأدوات للسياسة الاقتصادية النقدية التي لا تعمل بتناسق فيما بين أدواتها ، لا بل في بعض الأحيان تكون متناقضة مع بعضها بحيث يلغي تأثير بعضها البعض الآخر وتكون المحصلة عدم وجود استقرار اقتصادي وتراجع دور القطاعات الإنتاجية والسلعية والخدمية في النشاط الاقتصادي.

الفرضية

تعتمد الدراسة على الفرضية التالية :

عدم وجود تنسيق ومؤامة بين أدوات السياسة النقدية كمتغيرات قائمة في التأثير بالنشاط الاقتصادي كمتغير تابع من خلال أدواتها، لتلافي الأثار غير المرغوبة التي واجهها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

أهمية الدراسة :

نظراً للآثار الاقتصادية والاجتماعية للركود والانكماش والتراجع في مستوى النشاط الاقتصادي فإن أهمية الدراسة تتبع من خلال التعرف على العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تغذية المشاكل الاقتصادية، ومعرفة مدى فاعلية السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي.

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ١- التعرف على الإطار النظري للسياسة النقدية والتعرف على أهم السياسات التي نفذتها الحكومات المتعاقبة.
- ٢- محاولة تقييم مدى فاعلية السياسة النقدية في علاج ومواجهة المشاكل الاقتصادية الكلية.
- ٣- التعرف على الأثار الاقتصادية التي أفرزتها المشاكل المزمنة في الاقتصاد العراقي.
- ٤- الخروج بتوصيات قد تسهم في معالجة المشاكل المتأتية بتأثير المتغيرات التي تتضمنها الدراسة.

١ : مفهوم السياسة النقدية: Monetary Policy concept

تعد السياسة النقدية أداة مهمة من الأدوات التي تعتمد عليها السياسات الاقتصادية الكلية لغرض التأثير على النشاط الاقتصادي والوصول إلى أهداف معينة، من خلال متغيرات اقتصادية كلية وجزئية، كالاستثمار والأسعار والنتاج المحلي الإجمالي والاستهلاك والادخار وسياسات الاستقرار الأخرى، وهي من السياسات التي لها دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي ومعالجة المشاكل إذا توفرت البيئة المناسبة التي تستطيع من خلالها تفعيل أدواتها لتحقيق أهدافها، وتعرف بانها مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي بهدف التحكم بعرض النقد

في الاقتصاد الوطني بحيث يتناسب هذا العرض مع النمو في الإنتاج السلعي والخدمي. (L.RITTER , 1973, 3)

اما الاقتصادي (KENT) قدم تعريفاً للسياسة النقدية بأنها مجموعات القوانين والإجراءات التي تتبعها الإدارة لغرض مراقبة عرض النقد للوصول إلى الأهداف المنشودة من قبل السلطة النقدية وبلوغ نمو اقتصادي معين . (KENT , 1971 ,472)

ويعتبر أكثر المفاهيم شمولاً وتوضيحاً للسياسة النقدية الذي قدمه (P.EINZING) وهو بان السياسة النقدية تمثل مجموعة الإجراءات النقدية التي تسعى إلى الوصول للأهداف النقدية وغير النقدية وإجراءات غير نقدية تسعى إلى تحقيق أهداف نقدية. (الشدود ، ٢٠٠٩ ، ٦)

بذلك يمكن النظر إلى السياسة النقدية بأنها إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض تحقيق أهداف معينة، ويسمى هذا المعنى المفهوم الضيق للسياسة النقدية، بينما يرى آخرون كالمدرسة (الكينزية) ان السياسة النقدية تعني متابعة التغيرات التي تحدث في عرض النقد المؤثر على النشاط الاقتصادي ،من خلال تأثير سعر الفائدة في السوق. (SURAJ , 1996 ,356)

أما المفهوم الواسع فيشمل جميع الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية وغير النقدية من خلال التأثير في عرض النقد والائتمان ،وكذلك سياسة وإدارة الدين العام(الركابي ، ٢٠١٢ ، ٣)

ومن خلال ما سبق تبين ان دور السياسة النقدية يتضمن مراقبة عرض النقد وتنظيم السياسة الاقتراضية ،وهذا متأتي من الدور الكبير الذي تلعبه المصارف في خلق النقود من خلال نقود الودائع وخصوصاً في الدول المتقدمة ،أما في الدول النامية التي تتميز بتخلف مؤسساتها المالية فان هدف السياسة النقدية ينحصر بسياسة إصدار العملة ،فيكون الجزء الأكبر من عرض النقد مكون من العملة في التداول التي يصدرها البنك المركزي، ويقل دور البنوك التجارية في خلق الودائع والائتمان .

١-١ : اهداف السياسة النقدية : Monetary Policy Targets

تهدف السلطة النقدية من خلال الإجراءات التي تستخدمها بجانب السياسات الأخرى إلى التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الرئيسية للنشاط الاقتصادية ،والأهداف المرتبطة

بكل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي ،ولكن تبقى قدرة السياسة النقدية في مواجهة المشاكل التي تواجه تحقيق الأهداف مرهونة بالتوقيت المناسب في اتخاذ القرارات المناسبة في التأثير على المتغيرات التي لها الدور في معالجة المشاكل الاقتصادية من خلال تفاعلها فيما بينها في تحقيق الأهداف المشتركة التي تتمثل بالآتي :

- أ- تحقيق أعلى مستوى للاستخدام الكامل الذي يعني تقليص البطالة إلى المستوى الطبيعي
- ب- الحفاظ على المستوى العام للأسعار بمستويات منخفضة (استقرار الأسعار)
- ت- التوازن في ميزان المدفوعات
- ث- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة

٢-١ : أدوات السياسة النقدية: Monetary Policy Tools

تعد الية عمل السياسة النقدية التي تستخدمها من أجل الوصول إلى أهدافها متوقفة على نوعين من الأدوات المباشرة وغير المباشرة ،التي يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقد وإدارة حجم الائتمان ومعالجة الاختلالات النقدية والمالية، يمكن تصنيفها إلى نوعين الأدوات الكمية والأدوات النوعية(*)

٢ - : توصيف النموذج الرياضي

* - ١ - الأدوات الكمية التقليدية

- أ- سعر إعادة الخصم (Discount Rate)
- ب- عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operations)
- ت- نسبة الاحتياطي القانوني (Required Reserve Ratio)
- ٢- الأدوات النوعية (الانتقائية)

- أ- الدور التتموي
- ب- الدور التوازني
- ت- دور الاقتناع الادبي
- ث- التأثير المباشر

لبيان المتغيرات التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي وبما ينسجم مع منطق النظرية الاقتصادية، تم اختيار الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع ، وثلاث متغيرات قائمة بحيث كان أحدها يمثل عرض النقد (*M Money Of Supply*) لينسجم مع فكرة النقوديين بان النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج والتوظيف يتأثر بالظواهر النقدية ،والمتغير الآخر وهو سعر الصرف الذي يبين ان انخفاض أو ارتفاع سعر الصرف *Exchange Rate (ER)* للعملة المحلية أتجاه العملات الأخرى يعني انخفاض قدرتها الشرائية وحصول التغير في مدخلات العملية الإنتاجية أو العكس ،في حين يمثل المتغير الثالث أسعار الفائدة *Invest ment Rate (IR)* وذلك لان منطق النظرية الاقتصادية يبين في حالة انخفاض أسعار الفائدة فان تكلفة الاستثمار سوف تنخفض وتؤدي إلى زيادة الأرباح ويكون حافز لزيادة الاستثمار ، ويحصل العكس في حالة ارتفاع أسعار الفائدة ، بعد أن تم توصيف متغيرات الأنموذج ، نحاول الآن معرفة تأثير المتغيرات التوضيحية القائمة على المتغير التابع ،وذلك من خلال محاولة بناء الأنموذج القياسي في العراق يضم مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ليكون الجدول التالي حصيلة العمليات الرياضية السابقة والبيانات التي تم الحصول على البعض منها من المجموعة الإحصائية لسنوات الدراسة بحيث يمكن التعبير عن الدالة بالصيغة التالية :

$$Y_t = f(X_1, X_2, X_3) \dots \dots \dots 1$$

يأخذ نموذج الدراسة المستخدم الشكل التالي : حيث ان

- *GDP* تمثل الناتج المحلي الإجمالي وهي المتغير التابع (Y_t) الذي تم الحصول على مقاديرها من النشرات الإحصائية الصادرة من البنك المركزي ،وبيانات المجاميع الإحصائية الصادرة من وزارة التخطيط بأعداد مختلفة .

- ER_t تمثل (X_1) سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار ،حصل عليها الباحث من النشرة الإحصائية الصادرة من البنك المركزي .

- IR_t تمثل (X_2) تمثل سعر الفائدة خلال سنوات الدراسة ،حصل عليها الباحث من النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي بأعداد مختلفة .

- M_{1t} تمثل عرض النقد (X_3)، حصل عليها الباحث من النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي خلال سنوات الدراسة ، وبإعادة تسمية المتغيرات وإدخال المتغير العشوائي كما وصفت يكون الأنموذج القياسي كما في المعادلة التالية :

$$Y_t = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + e_t \dots \dots \dots 2$$

من اجل الحصول على أنموذج قياسي للنشاط الاقتصادي في العراق استخدمنا سلسلة زمنية حجمها (٢٤) مشاهدة تمتد من عام (١٩٩٠) وحتى عام (٢٠١٣). كما في الجدول التالي :

جدول - ١ -

الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد وسعر الصرف وسعر الفائدة في العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٣) الف دينار

(4)M1	(3)IR	(2)ER	(1)GDP	var year
12980	9.5	1.62	19600.1	1990
24670	9.5	10.24	24395.5	1991
43909	12	21.23	75023.4	1992
86430	12	74.42	120692.4	1993
238901	12	458.01	224001.4	1994
705064	12	1674.5	2283836.4	1995
960503	12	1170	261864.7	1996
1038097	12	1471	3357501.1	1997
1351876	12	1620	4540042.3	1998
1483836	12	1972	6380427	1999
1728006	12	1930	8300575.7	2000
2159089	10	1929	9934625.9	2001
3013601	10	1957	11978364	2002
2959755	10	2134	16401253	2003
10148.63	7.6	1472	22379365.9	2004
11399.13	6.7	1475	31004446.6	2005
15460.06	7	1267	42557057.8	2006
21721.17	9.2	1203	52181476.3	2007
28189.93	10.5	1182	69504860.6	2008
37300.03	7.8	1185	7407841.4	2009

51743.49	5.5	1196	93523285	2010
62473.93	6.25	1233	10767752.1	2011
77645.64	6	1221	121832006	2012
97234.51	6	1222	135986420	2013

- المصدر : ١-العمود(٢)1-OPEC , Annual statistical bulletin , Vienna , Austria , 2007 , p14 .
 ٢-العمود(٣،٤) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، مؤشرات الأسعار ، بغداد ، أعداد مختلفة
 ٣-العمود(٥) وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية السنوية ، الحسابات القومية ، بغداد ، أعداد مختلفة

١-٢ : استخدام أنموذج (DL) Distributed Lag Model

يعد (DL) أحد النماذج التي لها أهمية كبيرة في تضمين المتغيرات المتباطئة زمنياً (X_{t-i}) كمتغيرات مستقلة ، ويكون استعمال نماذج الإبطاء في هذه الطريقة بحيث يكون الأساس في هذه الطريقة بتضمين سلسلة من متغيرات الإبطاء التوضيحية، لغرض التعديل كما في الأنموذج التالي: (حسن، ٢٠١٤، ٢٣)

$$Y_t = b_0 X_t + b_1 X_{t-1} + \dots + b_p X_{t-p} + u_t \dots \dots \dots (4)$$

إن السلوك الديناميكي يعبر من خلال الاعتماد على القيم المتباطئة للمتغير التابع، بصورة أخرى أن (Y_t) يعتمد على (Y_{t-1})، ويتمثل في أنموذج الانحدار الذاتي (AR)، أي أن الطريقة البديلة تكون بتضمين متغيرات داخلية (المتغير التابع) متباطئة إلى جانب المتغيرات المستقلة كمتغيرات توضيحية ، وقد تكون مؤثرة في الأنموذج كما في الشكل التالي:

$$Y_t = B_0 + B_1 Y_{t-1} + \dots + B_p Y_{t-p} + X_t b_1 X_{t-1} + \dots + b_p X_{t-p} + u_t \dots (5)$$

هذا الأنموذج في التحليل يسمى أنموذج الانحدار لمدد الإبطاء المتخلفة زمنياً (DL) ويعتمد على تقدير أنموذج تصحيح الخطأ المقيد (VECM): (الشوربجي، ٢٠٠٧، ١٣)

٢-٢ : اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test

تكون السلاسل الزمنية مستقرة إذا لم يكن هناك اتجاه إلى الأعلى أو إلى الأسفل في المتوسط عبر الزمن ، وذلك من خلال اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) ، وعلى الرغم من

تعدد هذه الاختبارات إلا أننا سوف نستخدم اختبارين هما: اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرن (PP)، وذلك لاختبار الفرضيات التالية :

فرضية العدم القائلة : بوجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) .

فرضية البديلة القائلة : بعدم وجود جذر الوحدة (استقرار السلسلة الزمنية) .

يعتمد اختبار (ADF) في دراسة استقراره السلسلة X_t مثلًا على تقدير النماذج بطريقة (OLS) التالية: (سلامي و شيخي، ٢٠١٣، ١٢٤).

$$model(i): \Delta x_t = \lambda \cdot x_{t-1} \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (9)$$

$$model(ii): \Delta x_t = \lambda \cdot x_{t-1} \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (10)$$

$$model(iii): \Delta x_t = \lambda \cdot x_{t-1} \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (11)$$

أن الأنموذج الثاني يختلف عن الأنموذج الأول في احتوائه على حد ثابت (C)، والأنموذج الثالث يختلف عن النموذجين، الأول والثاني في احتوائه على حد ثابت (C) ومتغير اتجاه زمني (bt)، بعد تقدير الأنموذج يتم اختبار الفرضية (Ho:Ø=1) ضد الفرضية (H1:Ø<1)، فإذا كانت فرضية العدم مقبولة فهذا يعني وجود جذر الوحدة ، وبالتالي تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة والعكس صحيح ، في حين اختبار (PP) قائم على افتراض أكثر عمومية وهي ان السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية (ARIMA) Autoregressive integration Moving، ولذا فان اختبار (PP) له قدرة اختبارية أفضل وهو أدق من اختبار (ADF)، ولاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا وفي حال تضارب وعدم انسجام الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (PP). (العبدلي، ٢٠٠٧، ٢٠) .

يمكن تطبيق اختبار (ADF) واختبار (PP) لتحديد عدد جذور الوحدة (درجة التكامل) لكل متغير على حدة ، وفي هذا المجال يمكن التمييز بين حالتين هما: (Ghassan , AL-Dehailan , 2009 , 20)



أ- إذا كانت كل المتغيرات مستقرة من الدرجة $I(0)$ ، أو من الدرجة $I(1)$ حيث انه يمكن تطبيق طرائق تقدير السلاسل الزمنية التقليدية باستخدام (VAR).

ب- إذا كانت المتغيرات متكاملة من درجات مختلفة، مثلا إحدى المتغيرات متكاملة من الدرجة $I(0)$ ، والآخرى متكاملة من الدرجة $I(1)$ ، من الممكن استنتاج إنهما غير متكاملتين واستخدام الطرائق القياسية المناسبة لها مثل (ARDL). (عبد القادر، ٢٠٠٧، ٣)

يوضح الجدولان (٢) و(٣): نتائج اختبار جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبار (ADF) واختبار (PP)، إذ يمكن ملاحظة الآتي :

أولاً : إن السلسلة الزمنية (LN GDP): غير مستقرة في حالة وجود ثابت فقط أو ثابت واتجاه عام أو بدون ثابت واتجاه عند مستوى (١%، ٥%)، بذلك يمكن عدّها غير مستقرة في المستوى، في حين تستقر في الفرق الاول مما يعني إنها متكاملة من الدرجة $I(1)$.

ثانياً : إن السلسلة الزمنية (LN ER): غير مستقرة في حالة وجود ثابت فقط أو ثابت واتجاه عام أو بدون ثابت واتجاه عام عند مستوى (١%، ٥%)، يمكن عدّها غير مستقرة في المستوى، وبعد اخذ الفروق الأولى لها كانت السلسلة مستقرة في جميع الحالات وجميع المستويات، أي إنها متكاملة من الدرجة $I(1)$.

ثالثاً : إن السلسلة الزمنية (LN IR): غير مستقرة في حالة وجود ثابت فقط، أو ثابت واتجاه عام أو بدون ثابت واتجاه عام وعند مستوى (١%، ٥%)، وفي الاختبارين وبعد أخذ الفروق الأولى تكون السلسلة مستقرة في جميع الحالات والمستويات، أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة $I(1)$.

رابعاً : إن السلسلة الزمنية (LN M₁): غير مستقرة في حالة وجود ثابت وثابت واتجاه عام أو بدون ثابت واتجاه عام عند مستوى (١%، ٥%) وفي الاختبارين، وعلية تعد هذه السلسلة غير مستقرة في المستوى، وبعد أخذ الفروق الأولى تكون السلسلة مستقرة في حالة وجود ثابت واتجاه عام بالنسبة إلى اختبار (ADF) في جميع المستويات، ومستقرة بالفرق الأول لاختبار (PP) في جميع الحالات والمستويات، أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة $I(1)$.

إن السلاسل الزمنية تكون متكاملة من درجة واحدة، أي انها لم تكن متكاملة من الدرجة I(0)، ومتكاملة من الدرجة I(1)، وهذه النتيجة تعطي للباحث الحرية في استخدام أنموذج (ARDL) لأنه يتلاءم مع درجة استقراره السلاسل الزمنية.

جدول ٢- نتائج اختبار (ADF) ديكي فولر الموسع واختبار فيليبس بيرون (PP) (Level Test)

PP Test			ADF Test			var	
None	Intercept & Trend	Individual Intercept	None	Intercept & Trend	Individual Intercept		
١.٩٥٦٤٠٦-	٤.٤١٦٣٤٥-	٢.٩٩٨٠٦٤-	٤.٠٨٧٥٥٤	٣.٦٧٣٦١٦-	٣.٨٣١٥١١-	5%	LN GD P
٢.٦٦٩٣٥٩-	٣.٦٢٢٠٣٣-	٣.٧٥٢٩٤٦-	٢.٦٩٢٣٥٨-	٤.٥٣٢٥٩٨-	٣.٠٢٩٩٧٠-	1%	
٠.٣٠١٢١-	٤.٤٠٢٠٢٦-	١.٤٦٤٥٢٤-	١.٩٦٠١٧١-	٠.٧٤٠٠٢٩-	٢.٩٩٥٥٠٨	T - statistic	
١.٩٥٦٤٠٦-	٣.٦٢٢٠٣٣-	٢.٩٩٨٠٦٤-	١.٩٥٧٢٠٤-	٣.٦٣٢٨٩٦-	٣.٠٤٠٣٩١-	5%	LN ER
٢.٦٦٩٣٥٩-	٤.٤١٦٣٤٥-	٣.٧٥٢٩٤٦-	٢.٦٧٤٢٩٠-	٤.٤٤٠٧٣٩-	٣.٨٥٧٣٨٦-	1%	
٠.٢٠٢٨٨٩-	١.٤٤٣٤١٥-	٢.٠٥١١٩١-	٠.١٤٧٠٠٧-	١.٥٢٨٣٧٦-	٢.٢١٠٢٤١-	T - statistic	
١.٩٥٦٤٠٦-	٣.٦٢٢٠٣٣-	٢.٩٩٨٠٦٤-	١.٩٥٦٤٠٦-	٣.٦٢٢٠٣٣-	٢.٩٩٨٠٦٤-	5%	LN M
٢.٦٦٩٣٥٩-	٤.٤١٦٣٤٥-	٣.٧٥٢٩٤٦-	٢.٦٦٩٣٥٩-	٤.٤١٦٣٤٥-	٣.٧٥٢٩٤٦-	1%	
١.٤٥٩٩٩٣-	١.٨٨٤٨٣٨-	١.٧٢٥٤١٥-	١.٣٦٩٨٧٧-	١.٧٩٠١٩٥-	١.٧٢٥٤١٥-	T - statistic	
٢.٦٦٩٣٥٩-	٤.٤١٦٣٤٥-	٣.٧٥٢٩٤٦-	٢.٦٧٩٧٣٥-	٤.٤٤٠٧٣٩-	٣.٠١٢٣٦٣-	1%	LN IR
١.٩٥٦٤٠٦-	٣.٦٢٢٠٣٣-	٢.٩٩٨٠٦٤-	١.٩٥٨٠٨٨-	٣.٦٣٢٨٩٦-	٣.٧٨٨٠٣٠-	5%	
٠.٧٨٥٦٤٦-	٢.٩٣٣٤٦٠-	٠.٧٨١٨٩٦-	١.٣٣٥٤٥٣-	٤.٢٢٧٥١٢-	٠.٣٤٨٠٧٨-	T - statistic	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIEWS6

جدول ٣- نتائج اختبار (ADF) ديكي فولر الموسع واختبار فيليبس بيرون (PP) (1st difference test)

PP Test			ADF Test			var	
None	Intercept & Trend	Individual Intercept	None	Intercept & Trend	Individual Intercept		
-	-	-	-	-	-	1%	LN GDP
2.639210 (*)	4.273277 (*)	*)3.653730 (2.63921 (*)0	4.273277 (*)	3.65373 (*)0		
-	-	-	-	-	-	5%	



1.951687 (*)	3.557759 (*)	*)2.957110 (1.95168 (*)7	3.557759 (*)	2.95711 (*)0		
- 3.530335	- 4.540103	-4.653031	- 5.29866 4	- 6.183811	- 6.15983 9	T - statistic	
١.٢٩٤٢٢-(*)	٢.٠٨٤٠١-(*)	١.٧٣٥٥٣٥-(*)	١.٦٠٧٤-(*)	٣.٤٢٨٢٠-(*)	٣.٨٠٨٥٤٦-	1%	LNM
١.٩٥٧٢٠-(*)	٣.٦٣٢٨٩-(*)	٣.٠٠٤٨٦١-(*)	١.٩٥٩٠-(*)	٣.٦٤٤٩٦-(*)	٣.٠٢٠٦٨٦-	5%	
٢.٦٧٤٢٩٠-	٤.٤٤٠٧٣٩-	٣.٧٦٩٥٩٧-	٢.٦٨٥٧١٨-	٤.٤٦٧٨٩٥-	٠.٧٥٥٤٥٤-	T - statistic	
٢.٦٧٤٢-(*)	٤.٤٤٠٧-(*)	٣.٧٦٩٥٩-(*)	٢.٦٩٢٣٥٨-	٤.٤٤٠٧٣-(*)	٣.٨٣١٥١١-	1%	LNER
١.٩٥٧٢-(*)	٣.٦٣٢٨-(*)	٣.٠٠٤٨١-(*)	١.٩٦٠١٧١-	٣.٦٣٢٨٩-(*)	٣.٠٢٩٩٧٠-	5%	
٤.٩٥٠٣٦٩-	٥.٧٦٠٠١٤-	٤.٩٨٢٩٥٨-	١.٤١٤٨٨١-	٥.٥٤٧٤٦١-	١.٣٦٨٢٣٠-	T - statistic	
٢.٦٧٩٣٥-(*)	٤.٤٦٧٨٥-(*)	٣.٧٨٨٠٣٠-(*)	٢.٦٧٩٧٣٥-	٤.٤٦٧٩٥-(*)	٣.٧٨٣٠-(*)	1%	LNIR
١.٩٥٨٠٨-(*)	٣.٦٤٤٦٣-(*)	٣.٠١٢٣٦٣-(*)	١.٩٥٨٨-(*)	٣.٦٤٩٦٣-(*)	٣.٠٣٦٣-(*)	5%	
٣.٧٧٠١٠٥-	٣.٨١١٨٧٥-	٣.٧٢٥٧٢٢-	٣.٧٧٠٥-	٣.٨١١٨٧٥-	٣.٧٢٥٧٢٢-	T - statistic	

(*) - تشير إلى معنوية المتغير

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EVIWS6

٣-٢: اختبار مدة الإبطاء المثلى Distributed Lag

اختبار مدد الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات الخاصة في الأنموذج بالاعتماد

على المعايير الأربعة (FPE , AIC , SC , H-Q) كما في الجدول (٤) التالي :

جدول - ٤ -

معايير قياس مدد الإبطاء المثلى للأنموذج القياسي

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: Y X1 X2 X3

Exogenous variables: C

Date: 6/1/15 Time: 19:27

Sample: 1990 2013

Included observations: 23

Lag	Log L	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1611.887	NA	164.5782	8.94e+63	164.2807	164.3508
1	-1525.059	128.3545*	159.2032*	7.97e+60*	157.1204*	157.6110*



2	-2512.003	129.7683	160.4501	161.3920	159.2510	160.2516
3	-449.4588	160.36262	177.21e+20	151.1280	158.87726	159.2889

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIWS6

تم اختيار مدة الإبطاء لمدة واحدة، هي التي تمتلك أقل قيمة للمعايير المذكورة آنفاً، بعد ان تم التوصل إلى المدة المثلى للإبطاء يمكن تقدير معادلة الانحدار في الأجل الطويل التي تتضمن المتغيرات المتباطئة زمنياً ومتغيرات الفرق الأول وكالاتي .

٢-٤ : اختبار التكامل المشترك Co-Integration Tests in Johanson

يكشف هذا الاختبار التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المتبوعة ، وهذا له أهمية في نظرية التكامل المشترك حيث بين الأنموذج القياسي وفقاً لنظرية التكامل المشترك في حالة عدم وجود تكامل مشترك، فان العلاقات التوازنية بين المتغيرات تبقى لا تعكس النتائج المرجوة وقد لا تحقق التوازن او الاستقرار بين المتغيرات الداخلية والخارجية .

جدول ٥-٥ Co-Integration Tests in Johanson

Date: 09/29/16 Time: 20:29				
Sample (adjusted): 1992 2013				
Included observations: 22 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: Y X1 X2 X3				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Co-integration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.707891	53.05050	47.85613	0.0150
At most 1*	0.491749	25.97665	21.79707	0.0294
At most 2	0.343241	11.08748	15.49471	0.2062
At most 3	0.080144	1.837848	3.841466	0.1752
Trace test indicates 2 co-integrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Co-integration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	

No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None*	0.707891	27.07385	20.58434	0.0080
At most 1	0.491749	14.88917	21.13162	0.2967
At most 2	0.343241	9.249636	14.26460	0.2660
At most 3	0.080144	1.837848	3.841466	0.1752

Max-eigenvalue test indicates 1 co-integration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIWS6

٥-٢ : تقدير المعادلة في الأجل الطويل وفق أنموذج (VARE)

بعد أن تبين ان الأنموذج يتضمن التكامل المشترك بين المتغيرات التي في الأنموذج ،فان ذلك يستلزم تقدير العلاقة الطويلة الأجل من خلال تعويضها بالمتغيرات المدروسة لنحصل على النتائج التالية:

جدول ٦-١ نتائج تقدير انحدار الأنموذج في الأجل الطويل على وفق (VARE)

System: UNTITLED				
Estimation Method: Least Squares				
Date: 10/01/16 Time: 09:06				
Sample: 1991 2013				
Included observations: 23				
Total system (balanced) observations 23				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y(-1)	1.259432	0.018465	0.017439	0.9281
X1(-1)	0.819029	0.155397	5.270569	0.0000
X2(-1)	0.032048	0.197296	3.204251	0.0433
X3(-1)	0.240005	0.525115	2.194675	0.0377
C	-133.0754	3.554874	-3.320287	0.7522
		85368.13	Determinant residual covariance	
Observations: 23				
R-squared	0.762462	Mean dependent var		1264.235
Adjusted R-squared	0.724956	S.D. dependent var		612.9628
S.E. of regression	321.4660	Sum squared resid		1963467.
Durbin-Watson stat	2.533588			

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EVIWS6

٦-٢ : تفسير النتائج القياسية

تم اختيار الصيغة التي مثلت الدالة أفضل تمثيل ، وعكست قيمة (t) المحسوبة معنوية كل المتغيرات ، كما قدرت قيمة (R^2) بنحو (0.72) وهي نسبة ما فسرتة المتغيرات المستقلة التوضيحية في المتغير التابع المتمثل بالنشاط بالنتاج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة، في حين أن المتغيرات الأخرى التي لم يتضمنها الأنموذج تؤثر بنسبة (0.28) ، أما ما يتعلق بقيمة (D.W) والبالغة (٢.٥) وهي في منطقة القبول ولم تظهر مشكلة الارتباط الذاتي ، إذ تعبر الاختبارات الإحصائية التي يتضمنها الأنموذج عن معنوية الأنموذج وقدرته التفسيرية في الأجل الطويل، أي أن زيادة سعر الصرف ($X_1(-1)$) تؤدي إلى تغير الطلب على عوامل الإنتاج بحيث ان كل تغير في سعر الصرف يؤدي إلى تغير في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار المرونة البالغة (0.81) بالتالي التغير في سعر الصرف يؤثر على العرض الكلي ، وبنفس المنطق ان وجود معدلات مرتفعة للفائدة ($X_2(-1)$) يعني قصور الطلب الكلي عن تشغيل عوامل الإنتاج أي ان كل زيادة في سعر الفائدة بمقدار مرة واحدة تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٣%) ، وبالتالي فان زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة التشغيل ويزداد الطلب على عناصر الانتاج ويزداد مستوى النشاط، ولكن عندما تكون الزيادة في الطلب الكلي موجه إلى الإنفاق الاستهلاكي ، ولم يقابلها زيادة في الإنتاج تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب اختلال الهيكل الإنتاجي، وان كل تغير في عرض النقد ($X_3(-1)$) بمقدار (١٠٠%) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٠.٢٤) وذلك لان زيادة عرض النقد تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض التكاليف وتزداد الارباح ويزداد الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي.

ان السياسة النقدية الانكماشية التي اتبعها البنك المركزي ،تزامنت مع سياسة مالية توسعية بعد عام (٢٠٠٣) ،فخلقت نوع من التناقض بين السياستين فسببت أرباك واختلال للفاعليات الاقتصادية وكرست حالة الركود في النشاط الاقتصادي ،هذا يعني ان هدف البنك المركزي هو الاستقرار في الأسعار فقط ،وبصورة منفصلة عن الجوانب الأخرى من الحياة الاقتصادية وبفهم جزئي للنظرية الاقتصادية وفي الأمد القصير ،حيث في الوقت الذي يقل فيه عرض النقد ويؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي في القطاعات السلعية(الزراعية والصناعية) بسبب ارتفاع أسعار الفائدة فتخلق اختلال ناجم عن قلة عرض السلع المنتجة في القطاعات السلعية المحلية ،فيكون

التغير في الناتج المحلي الإجمالي (انخفاض العرض) سلبياً أكبر من تأثير عرض النقد (زيادة الكتلة النقدية) الذي يؤثر طردياً، وبالتالي عندما انتهجت السياسة النقدية الانكماشية لم تؤدي ثمارها كما مخطط لها، أن آثار السياسة النقدية الانكماشية واضحة في رفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار، وبدلاً من أن تكون السياسة النقدية تعزز دور السياسة المالية لتعالج حالة العجز في الموازنة العامة، كان دور السلطة النقدية مؤثراً بشكل كبير من خلال عمليات السوق المفتوحة في رفع سعر الصرف للدينار العراقي فتفاقت مشكلة عجز الموازنة، كما في عام (٢٠٠٧) وذلك لرفع سعر الصرف من (١٥٠٠) دينار مقابل \$١ إلى (١٢٦٠) دينار مقابل \$١، فكانت نسبة العجز بسبب رفع سعر الصرف إلى إجمالي الإيرادات ما يقارب (١٩%)، وبعد ذلك رفع سعر الصرف إلى (١٢٠٠) دينار مقابل \$١ (العنكي، ٢٠١١، ٢١)

إن تدخل البنك المركزي من خلال عمليات السوق المفتوحة وتسعير الدينار العراقي ساهم بعكس الإجراءات الحمائية المطلوبة لحماية المنتج المحلي، لا بل كانت هذه الإجراءات هي بمثابة حماية للمنتج الأجنبي من المنافسة المحلية، وهذا يعزز النتيجة التي توصل إليها الباحث في أنموذج الناتج المحلي الإجمالي بحيث أن أثر سعر الصرف عكسي على الناتج المحلي الإجمالي، بسبب تسعير الدينار بأعلى من قيمته الحقيقية لهذا بداءة أسعار السلع المستوردة بالدولار رخيصة للمستهلك العراقي، بينما تبدو أسعار السلع المصدرة غالية الثمن بالنسبة للمقيمين خارج العراق وبالتالي شكل عائقاً أمام زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخلاصة القول أن تدخل السلطة النقدية بهذه الطريقة يمثل أحد الأسباب الواضحة في حصول الاختلال في النشاط الاقتصادي وحتى التأثير غير المباشر على القطاعات الإنتاجية وبهذا كان سعر الصرف متغير معنوي بشكل كبير كما في الأنموذج القياسي وكذلك عرض النقد (M_1) وسعر الفائدة (IR)، ان وجود سلطة نقدية مستقلة هو شرط ضروري ولكنه غير كافي للتخلص من مشاكل عدم الاستقرار وتحقيق التوازن ولذلك لم تفلح السياسة النقدية الانكماشية التي انتهجها البنك المركزي لمعالجة التضخم لان للسياسة المالية التوسعية آثار مهمة في الأنفاق والطلب الكلي لتتضمن كل او معظم انكماش السياسة النقدية لذلك يجب التنسيق بين السياستين لمعالجة مشكلة الركود الاقتصادي .

ان برامج التثبيت الاقتصادي التي تستند على فكر المدرسة النيوكلاسيكية ترى ان النظام الاقتصادي الرأسمالي هو أفضل نظام اقتصادي اجتماعي ، ويمثل قمة التطور مستنداً على الفلسفة الفردية في الملكية والاستثمار والتجارة والعمل ،التي تمثل الاستقرار الاقتصادي الذي يعني لا تضخم ولا بطالة ،وهو السبيل إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ،وقد تبنى البنك المركزي العراقي سياسة نقدية متشددة بعد عام(٢٠٠٣) وسياسة نقدية توسعية قبل عام(٢٠٠٣) ،فكانت سياسته بعد التغير في النظام السياسي والاقتصادي لغرض تخفيض معدلات التضخم المرتفعة، ولكن هذه السياسة كانت سبباً لحصول التضخم الركودي الاقتصادي وتوقف شبه كامل لعوامل الإنتاج والقاعدة الإنتاجية ،هذا يعني ان السياسة النقدية سلاح ذو حدين ،وتخضع لعلاقة سببية دائرية وجدلية ،ايهما يحقق الاستقرار الاقتصادي ان نتبع سياسة انكماشية ام سياسة توسعية ،وقد ثبت قياسياً الاقتصاد العراقي خلال المدة(١٩٩٠-٢٠١٣) ،ان الناتج المحلي الإجمالي يتأثر في عرض النقد بعلاقة طردية ،وذلك لان زيادة الاستثمار لا تتأثر فقط بسعر الفائدة الذي يتأثر بعرض النقد ،وانما يتأثر بعوامل أخرى منها الاستقرار الامني والسياسي وتوقعات المستثمرين ،وبهذا يكون زيادة عرض النقد تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة وارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى زيادة الارباح وفي كلا الحالتين تحفز الإنتاج وهو موافق لطروحات النظرية(الكينزية)، في ان سعر الفائدة ليس المؤثر الوحيد في الاستثمار والطلب الكلي(الادريسي، ١٩٨٦ ، ٢٥٧)

أما في حالة اتباع سياسة نقدية انكماشية بهدف تقليص عرض النقد فترتفع أسعار الفائدة لتكون مدعاة لاستعادة الثقة بالاقتصاد العراقي وجذب الاستثمارات الكفيلة بتحقيق التشغيل وخفض معدلات البطالة ،ويمكن ان لا تؤدي هذه السياسة الهدف المطلوب في تخفيض التضخم والبطالة في آن واحد.

٣- اختبار العلاقة السببية Granger causality Test

يشير اختبار Granger إلى أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين أو أكثر يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل ، وطبقاً لـ Granger إذا كانت لدينا سلسلتان زمنيتان تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن (t) وهما في بحثنا هذا تمثلان كل من النمو الاقتصادي GDP وسعر الصرف ، وسعر الفائدة وعرض النقد، ومن المشاكل التي تبرز

في مثل هذه الحالة هو أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيراً ما تكون مرتبطة ، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير والواحد عبر الزمن ، بناء على ما سبق يتطلب اختبار السببية لـ Granger تقدير نموذج VAER ، كما يتطلب كذلك استخدام المتغيرات بصيغتها المستقرة ، لأن غياب صفة الاستقرار قد يجعل الانحدار المقدر زائفاً (سلامي، شيخي : ١٢٨).

ثم نقوم بالحصول على F (الجدولية) عند مستوى ، ويستخدم اختبار فيشر للحكم على وجود علاقة سببية من عدمها بين المتغيرات ، ويكون الحكم على الشكل التالي :

إذا كانت F_c (المحسوبة) أكبر F_t (الجدولية) نرفض فرض العدم ، أي أن المتغير GDP يسبب أو يتسبب في المتغيرات التوضيحية ، أو بمعنى آخر يوجد هناك تأثير معنوي للمتغير المستقل الى المتغير GDP ، مع اختبار فرض العدم $H0: \sum_{i=1}^p \tau = 0$ بمعنى ان المتغير GDP لا يؤثر على المتغير التوضيحي القائد ، وبهذا يكون لدينا (١٢) نتيجة محتملة لاختبار السببية لـ Granger تكون على النحو الآتي كما في البرنامج EVIEWS6 يعطينا مباشرة نتيجة اختبار السببية لـ Granger وتعيين المتغيرات التي نرغب في اختبار السببية فيما بينها ، ونتيجة اختبار السببية كانت كما موضحة في الجدول التالي :

جدول ٧- اختبار العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى Granger causality

Null Hypothesis	obs	Prob.	
		F-Statistic	
$X_1(-1)$ does Granger Cause $Y(-1)$	22	4.00610	0.0039
$Y(-1)$ does not Granger Cause $X_1(-1)$	22	0.56617	0.5780
$X_2(-1)$ does not Granger Cause $Y(-1)$	22	1.52708	0.2455
$Y(-1)$ does not Granger Cause $X_2(-1)$	22	6.81047	0.0067
$X_3(-1)$ does not Granger Cause $Y(-1)$	22	5.01135	0.0487
$Y(-1)$ does not Granger Cause $X_3(-1)$	22	8.74080	0.0215
$X_2(-1)$ does not Granger Cause $X_1(-1)$	22	1.90005	0.1800
$X_1(-1)$ does not Granger Cause $X_2(-1)$	22	6.25530	0.0101
$X_3(-1)$ does not Granger Cause $X_1(-1)$	22	0.42410	0.6611
$X_1(-1)$ does not Granger Cause $X_3(-1)$	22	0.11483	0.8922
$X_3(-1)$ does not Granger Cause $X_2(-1)$	22	4.82156	0.0465

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج EVIWS6

من خلال الجدول (٧) تبين الآتي :

١- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من سعر الصرف (X_1) إلى الناتج المحلي الإجمالي (Y) أي ان سعر الصرف يتسبب بنسبة معينة في الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا الاحتمال منطقي جدا ويتوافق مع خصائص الاقتصاد العراقي الذي يعتمد على صادرات النفطية التي يتم تحويلها الى الدينار العراقي عن طريق سعر الصرف بالدولار ، وبالتالي كل تغير في سعر الصرف يؤثر بنسبة كبيرة جدا على الايرادات والنفقات وذلك بسبب احادية الاقتصاد وجمود الجهاز الانتاجي.

٢- النتيجة الاخرى هي وجود علاقة سببية في اتجاه واحد ايضاً بين الناتج المحلي الاجمالي (Y) وسعر الفائدة (X_2)، أي ان الناتج المحلي الاجمالي يتسبب في سعر الفائدة ولا يحدث العكس وهي تعني زيادة الانتاج في القطاع النفطي الاستخراجي تؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض سعر الفائدة .

٣- يعتبر عرض النقد (X_3) المتغير القائد الوحيد الذي يؤثر ويتأثر بالناتج المحلي الاجمالي (Y) مما يعني وجود علاقة سببية في اتجاهين ، وهذا يمثل وجهة النظر النقودية التي تعتبر ان عرض النقد يمثل جانب الطلب الكلي والناتج المحلي الاجمالي يمثل العرض الكلي.

٤- وجود علاقة سببية في اتجاه واحد وهي ان عندما يرتفع سعر الصرف (X_1) بسبب السياسة النقدية الانكماشية تصبح السلع الأجنبية أكثر تنافسية في الأسواق المحلية وتحقق المنتجات المحلية خسارة بسبب ارتفاع أسعارها مقارنة بالمستوردة فيقل الطلب على القروض ويصبح عرض النقد أكبر من الطلب عليه فتتخفض أسعار الفائدة (X_2).

٥- وجود علاقة سببية تبادلية باتجاهين بين سعر الفائدة (X_2) وعرض النقد (X_3) وهذا يوافق المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والنقودية ، بمعنى ان زيادة عرض تؤدي الى زيادة الائتمان المصرفي فيكون عرض النقد اكبر من الطلب عليه ، فتضطر المصارف الى تخفيض سعر الفائدة ويزداد الاستثمار والانتاج والتشغيل ، او يحدث من خلال ارتفاع اسعار الفائدة فترتفع تكاليف الاستثمار وتزداد الاسعار فيقل الطلب ويقل

الاستهلاك ويعمل المضاعف ويؤثر على عرض النقد من خلال التدفق الدائري للدخل والانتاج .

٤ : الاستنتاجات والتوصيات

١-٤ : الاستنتاجات

١- وجود تكامل مشترك بين المتغير التابع الذي يمثل النشاط الاقتصادي ومجموعة متغيرات مستقلة مما يعني ان هناك علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات من الممكن ان تحقق النمو الاقتصادي.

٢- يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة عدم التنسيق بين أدوات السياسة النقدية لذلك تعرض الاقتصاد العراقي إلى المرض الهولندي وبالخصوص بعد عام (٢٠٠٣) بسبب السياسة النقدية الانكماشية التي تتناقض مع السياسة المالية التوسعية الغير مدروسة وبذلك تم أثبات فرضية البحث.

٣- تعرض الاقتصاد العراقي إلى الحالة التي تسمى بلعنة الموارد بسبب التوسع في الأنفاق الجاري المتأتي من الموارد الريعية وارتفاع أسعار النفط الخام فكانت معظم النفقات ذات طابع استهلاكي أكثر مما هي استثماري .

٤- ان اختبارات مدة الإبطاء بينت ان المتغيرات المستقلة تؤثر في المتغير التابع خلال مدة إبطاء واحدة وهذا موافق للنظرية الاقتصادية القائلة ان معظم المتغيرات تؤثر لمدة واحدة في المتغير التابع.

٥- لقد بينت الدراسة الأهمية الكبيرة للقطاع النفطي الاستخراجي في تحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي باعتباره المصدر الوحيد للعملة الأجنبية المتأتية من استخراج وتصدير النفط الخام المتأثرة بأسعار الصرف وأسعار النفط والإنتاج النفطي العراقي في الأسواق العالمية.

٦- بالرغم من ارتفاع الإيرادات النفطية في الاقتصاد العراقي في السنوات الاخيرة، إلا أن العراق لم يستفد من هذه الإيرادات بالمستوى المطلوب، فما زال العراق يعتمد بصورة شبة كلية على هذه الإيرادات، فهي تشكل النسبة الغالبة في إجمالي إيراداته وصادراته

٤-٢ : التوصيات

- ١- ضرورة التنسيق بين أدوات السياسة النقدية حتى لا يكون تناقض بين أهدافهما وتستطيع تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفع معدل النمو الاقتصادي.
- ٢- تنوع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد العراقي بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية ، للنهوض بالقطاعات الإنتاجية والخدمية بهدف تنوع مصادر الدخل والتخلص من الآثار السلبية للريع النفطي(المرض الهولندي) ،وتحويل النفط الناضب إلى أصول إنتاجية متجددة وعدم إنفاقه في مجال النفقات الاستهلاكية الجارية
- ٣- يمكن للإدارة الجيدة لإيرادات النفط أن تؤدي دوراً مهماً في خلق الروابط الامامية والخلفية في الهيكل الاقتصادي مع بقية القطاعات الاقتصادية، وبالتالي يكون للقطاع النفطي دوراً رئيساً في بناء اقتصاد منتج .
- ٤- ضرورة مواكبة التطورات العالمية والإقليمية والتحول من اقتصاد يعتمد على النفط بالدرجة الأولى إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتنوع الاقتصاد وتنمية القطاعات الإنتاجية(الزراعي ،الصناعي ،الخدمي) وباستخدام الطرائق والأساليب التكنولوجية الحديثة
- ٥- يستطيع العراق الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شامله و ذلك عن طريق استثمارها في الأنشطة النفطية وغير النفطية و بالتالي زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي و هيكل الصادرات .
- ٦- رسم استراتيجية للتنمية الاقتصادية يسهم في تحقيقها مختلف القطاعات الاقتصادية وعدم الاعتماد على القطاع النفطي، لان ذلك يجعل الاقتصاد يعاني من الجمود في الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته لاعتماده على سلعة واحدة منتجة وهي من المواد الأولية(النفط الخام)

المصادر :

- ١- عدنان محمد حسن الشدود، فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للسنوات (١٩٩١-٢٠٠٦)، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩
- ٢- غالب شاكر بخيت الركابي، السياسة النقدية في ظل توجهات الاصلاح في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٢
- ٣-نزار كاظم صياح الخيكاني، امكانات السياستين النقدية والمالية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (مصر واليابان) دراسة حالة ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٨
- ٤- غازي حسين عناية ،التضخم المالي الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة ٢٠٠٩
- ٥- د. عبد المنعم فوزي، المالية العامة ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧١
- ٦- منى كمال ، الاطار النظري للتنسيق بين السياستين النقدية والمالية ، معلومات متاحة على الانترنت، [queen mary university](http://queen.mary.university)
- ٧- مازن عبد الحفيظ ، تقييم السياسات المضادة للتضخم في الجزائر، مجلة علوم انسانية، العدد ١٢، ٢٠٠٦
- ٨- عامر لطيف ،مساهمة في شرح وتوضيح النظريات الاقتصادية ، دار الرضا للنشر، دمشق ، ٢٠٠٠،
- ٩- مايكل ايدمجان، الاقتصاد الكلي النظرية الاساسية، ترجمة د. محمد ابراهيم منصور، الرياض، دار المريخ، ١٩٩٩،

- ١٠- علي عبد الزهرة حسن، استعمال اسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء(ARDL) في تأثير المساحة المزروعة والاسعار في انتاج الرز في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤
- ١١- مجدي الشوريجي، العلاقة بين راس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تاوان ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٧
- ١٢- احمد سلامي، محمد شيخي ،الاقتصاد الجزائري للمدة (١٩٧٠-٢٠١١)، مجلة الباحث، العدد (١٣)، السنة ٢٠١٣
- ١٣- عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة كامل صالح للاقتصاد الإسلامي ،العدد (٣٢) ، جامعة الأزهر ، ٢٠٠٧،
- ١٤- السيد متولي عبد القادر، اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ من اختبار التكامل المتساوي لجوهانسن : اطار نظري ومثال تطبيقي باستخدام EViews6، المعهد العالي للحاسبات ونظم المعلومات الادارية وعلوم الادارة، شبرا الخيمة - مصر، ٢٠٠٧.
- ١٥- ياسين عبد السلام الادريسي، التحليل الاقتصادي الكلي، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٨٥
- ١٦- عبد الحسين محمد العنبيكي، الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، دار الكتب والوثائق ، بغداد، ٢٠١١

17-28-RITTER& W.SLIBER , Money ,(London :Basic book , 1973)P.

18- KENT , Money and Banking , 4 th Edit (New York : Inc , 1971

19-SURAJ B. GUPTA , Money Economics (del hi , Chand and -١ company , ltd 1996)

20-Braley , R.Schiller , the Economy to day , 11 edition , capter15 -٢
,New york , Graw-Hill-Irwin , 2008

21- Hassan B. Ghassan and Salman ALDehailan , Test of Non
Liner Cointegration between Government Investment and Private
Investment in Saudi Arabia Economy , MPRA , 2009

